هكذا اراضي غزيرة الميـاه بلا فلاحة وزراعة وعدم تمليكها لاصحابها يؤدي لأضرار الخزينة والاهلين معاً · استنهض همة الحكومة وزملائي الكرام بأن يجري تقسيم الاراضي المذكورة ومياهها على اهالي قصبة معان والبدو بصورة تحفظ حق الطرفين مع اجراء مساعدتهم ماديا وتأمينهم لفلاحتها وزراعتها وذلك حفظاً لحقوق الاهلين والخزينة معاً ·

هذا وانني استلفت انظار مجلسكم العالي طالباً من زملائي الكرام ان يساعدوني و يوافقوني على رأيي بأعطاء القرار بأحالة اقتراحي هذا على الدائرة المختصة لوضع قانون خاص للأراضي المذكورة لاجراء تقسيمها على البدو واهالي معان الذين لا يوجد لديهم مايقوم بأودهم عن الفلاحة او اي شيء سوى تشغيل اولادهم ورجالهم بالقطار كعمال فيه واني واثق جيداً بأن يصادف رأيي هذا عين القبول حرصاً على الاراضي المذكورة وحقوق الاهالي والخزينة معاً وعلى كل الرأي والامر لكم سيدي ·

١ كانون الاول سنة ١٩٣٠ عضو المجلس التشريعى

رفيفان المجالي

فقرر المجلس طبعه وتوزيعه

فخامة الرئيس — مواضيع الجلسة الآتية :

١ : جواب الحكومة على سوآل نظمي بك بشأن النظام المالي

٢ : الاقتراح المتعلق بتعديل القانون الاساسي

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

ملحق

العدد ٤٠ السنة الثانية

الجريدة الرسمية لإمارة الشرق العربي

عمان : الاثنين في ٢٣ شعبان ١٣٤٩ و ١٢ كانون ثاني ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة التاسعة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة التاسعة عشرة

افتتحت الجلسة التاسعة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ٢٠- ١٢- ٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ·

فخامة الرئيس – يقرأ الضبط السابق ·

قرىء ·

فخامة الرئيس –عندنا جواب الحكومة على سؤال نظمي بك ·

توفيق بك – ان سؤال حضرة العضو المحترم الاستاذ نظمي بك يتضمن اربعة امور ·

الاول : هل الحكومة قننت او اقرت ذلك النظام ومتى ؟

رجعت الى اضبارات المالية والرئاسة فوجدت ان هذا النظام بلغ من قبل فخامة الرئيس الحكومة آنئذ الى فخامة ناظر المالية للعمل به وتطبيقه منذ بداية شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ·

الامر الثاني : هل صدق ذلك النظام من لدن سمو الامير المعظم ام لا ؟

لم اعثر على شيء يتضمن رفع هذا النظام لصاحب السمو الملكي الامير المعظم واخذ تصديقه عليه كالانظمة السائرة ·

ملحوظات بشأن هذين الامرين : (ان النظام المالي وان كان قد سمي بهذا الاسم الا ان المطلع على مضمونه ومحتوياته يجد انه عبارة عن تعليمات تتبعها دوائر المالية والمحاسبون ودوائر الحكومة في معاملاتهم الحسابية وهو مختص بتطبيق الميزانية ومسك الدفاتر وادخال الحسابات في القيود وليس فيه على ماذكر اي شيء يتضمن حكما نظامياً بالمعنى المتعارف المقصود ·

الامر الثالث : هل يوجد وزير للمالية يدير الان معاملاتها المالية والحسابية ادارة فعلية ويشرف عليها اشرافاً حقيقياً ام كيف الحالة التي تسير عليها الدائرة المالية ومن هو المسئول فعلا عن اعمال هذه الدائرة ؟

اذكر انني عرضت لمجلسكم العالي عندما كان البحث في موازنة سنة ١٩٣٠—١٩٣١ ان صاحب الفخامة رئيس الوزراء هو وزير المالية بحسب ارادة تعيين خاصة صادرة بهذا الشأن وان له بطبيعة الحال حق الاشراف على اعمال المالية والذي اعلمه ان اعمال المالية تدار الان من قبل القائم بأعمال مدير الخزينة باسم فخامته والقائم باعمال مدير الخزينة هو مدير الواردات ·

الامر الرابع : مامعنى المراقبة المالية المنوه عنها في الفقرة الاخيرة من المادة (٥) من المعاهدة

أ استيلاء وادارة مباشرة ام هي عبارة عن المشورة الوارد ذكرها في المادة (٦) من المعاهدة او عن اشراف فأن كانت الاولى الايكون ذلك منافياً لمبدأ الانتداب الصحيح والحقوق المعترف بها مبدأ للامة وان كانت الثانية فمن هو الناظر عن ادارة واعمال الدائرة كما ورد في سؤال الثالث وكما جاء في المادة (١) من النظام السالف الذكر ؟

ان مواد الاتفاقية الاردنية - البريطانية على مااعتقد صريحة لاتحتاج الى تفسير وهي كما يفهم من نصوصها لايمكن ان تتضمن معنى الاستيلاء والادارة المباشرة ومتى فات ذلك لاتبقى حاجة للبحث عن هذا الامر الرابع ·

اما الفقرة الاخيرة منه فقد ورد الجواب عليها ضمن الجواب على الامر الثالث ·

نظمي بك - اذن فهم من جواب الحكومة على السؤال الاول انه وان عنون ماأشرت اليه بنظام كان عبارة عن تعليمات ولم يوجد فيه اي حكم من الاحكام النظامية · بيد اننا لو تصفحنا تلك التعليمات كما تريد الحكومة ان تسميها لوجدناها اشد من نظام بل اقسى من قانون حيث جعل ناظر المالية هو المسئول عن اعمال المالية وحدد مسئولية المحاسبة وجعل المسئول عن تنظيم الموازنة هو ناظر المالية ورئيس الحكومة ·

شمس الدين بك – مع كل هذا يقال عنه تعليمات ·

نظمي بك– (مداوماً) ومع ان المسئولية في الدرجة الاولى تعود على فخامة الرئيس آنئذ الذي احال تلك التعليمات للعمل بمقتضاها الا انه بعد ان وضع القانون الاساسي وقضى بأن لايصرف مل واخذ بلا قانون كان على الحكومة ان تفكر بوضع ذلك النظام وان تضع مايتلائم مع احكام القانون الاساسي ولكن الحقيقة « وهي الحقيقة المرة » ان الحكومة آنئذ ارغمت على العمل بذلك النظام وكان من العدل ان تراجع الدائرة التي ارغمت الحكومة على استعمال ذلك النظام على الاقل حينما اعطي للبلاد حقها واعترف لها باستقلالها ·

ولكن ماذا نعمل والحكومة تقول حتى اليوم بأن فخامة رئيس الوزراء هو وزير المالية مع اننا اذا رجعنا الى الكتاب المخجل الذي نشره في الجريدة الرسمية حضرة مستشار المالية نجد ان لا اثر لذلك بل ان المالية تدار مباشرة من قبل حضرة المستشار ولا يمكن ان نلقي على الحكومة اية تبعة في هذا الشأن، اللهم الا عدم التفكير في تلافي هذه الحالة وتطبيق نصوص المعاهدة بحذافيرها،

ان ذلك الكتاب الذي نشر ، لم يغب عن ذاكرة احد من الزملاء ، واقل ما فيه انه يبرهن على الاستيلاء والهيمنة على امور المالية وعلى ان المالية شيء والحكومة شيء آخر ·

هذا عدا عما فيه من التقريع الذي لا يتلائم مع شرف الحكومة بوجه من الوجوه ٠

ومما يؤسف ان الحكومة على الاقل لم تجب على ذلك الكتاب ولم توقف حضرة المستشار عند حده وكانها في سكوتها قد اقرت مبدأ الاستيلاء على ادارة شؤن الماليه تلك الشؤن التي هي بمقتضى المعاهدة عبارة عن اشراف ٠

نجيب بك ابو شعر — واستشاره !

نظمي بك — (مداوماً) واستشارة ليس الا ، وليس من دليل على ذلك الا جواب الحكومة الصريح الان من انها عبارة عن اشراف فقط فان كان الامر كذلك وهي في الحقيقة عبارة عن اشراف فلم على الاقل لم يذهب فخامةوزير المالية ولو دقيقة واحدة في كل اسبوع وان يوقع على ورقة من الاوراق العائدة للمالية ? وكيف يستطيع فخامته ان يذهب كناظر للمالية وان يتولى شؤنها ويوقع على اوراقها وحضرة المستشار في كتابه الآنف الذكر والذي لم يشأ حضرته ، الا ان يعلنه للملاء ان يتهن الحكومة في تشويق الشعب على عدم دفع الضرائب فاذاً ما هي الطريقة التي يمكن ان نتلافى الامر الماس مباشره في السيادة القومية ٠

ظبعاً قد سبق وبحثنا ان تلافي هذه النقاط لا يمكن الا بتعديل وضع الحكومة بشكل يتلائم مع السيادة القومية ٠ واني لا كتفي بما قلته تاركاً اكمال البحث للزملاء الكرام ٠

نجيب بك الشريدي — تقول الحكومة في جوابها انها وجدت ان النظام المالي بلغ بكتاب من رئيس الحكومة الى ناظر المالية للعمل بموجبه منذ شهر تشرين اول سنة ٩٢٤ ومر على ذلك البلاغ نيف وست سنين ولم نر بادرة يفهم منها ان الحكومة لها دخل في وضع هذا النظام الذي قالت عنه تعليمات والذي يفهم ان الحكومة لم تضع هذا النظام واعتقد انها لم تقرأه عندما ارسلته الى وزير المالية بلاغها للعمل بموجبه مع ان المادة (٥) من المعاهدة لا تفيد الاستيلاء بل تفيد المشورة ٠ اما اذا كانت الحكومة تفهم من المشوره الاستيلاء وتفسر المشورة على هذه الصورة لاندري ٠

فالنظام كما لا يخفى يضعه المجلس التنفيذي ويرفع للأعتاب السنية للتصديق عليه وقد اعترفت الحكومة بان المجلس التنفيذي لم يضع هذا النظام ولم يرفع للاعتاب السنية للتصديق فكأنها اعترفت انها تبلغ وزير المالية لزوم تطبيق هذا النظام دون ان تعلم اهو نظام ام تعليمات ٠ وا كبر دليل انها لم تقرأه البته لانها في بلاغها سمته (نظام) وفي تصريحاتها في هذا المجلس سمته (تعليمات)،

فلا اشبه هذا التبلبل الا بتقرير ذلك الحاكم الاداري عن الوقائع الاسبوعية في مقاطعته حيث قال «وقع في هذا الاسبوع مايتـان سرقة ، وعشرون مقتولا ، وخمسة وعشرون مجروحاً ، وختم الكتاب بان الامن مستتب سيدي »

فبأسبوع واحد يقع مايتان سرقة وعشرون مقتولا وخمسة وعشرون جريحاً ثم يدعي ان الامن مستتب ٠ اذا كان الغير يتصرف با لحكومة على هذا الشكل الذي نراه والذي اتمنى العمى كي لااراه بعد كل ذلك تدعي الحكومة انها حكومة بالمعنى الصحيح ٠

تقول الحكومة في جوابها للمجلس ان فخامة رئيس الوزراء هو وزير المالية وبطبيعة الحال له حق الاشراف على اعمال المالية ٠ وفخامة رئيس الوزراء نفسه صرح عن هذا المنبر بأنه راجع وزارة المستعمرات طالباً رأيها في اعفاء البقايا ٠

فأين هذا الحق من هذه المراجعة بعد ابداء هذه الملحوظات ? الفت نظر الحكومة الى وجوب المحافظة على حقوق الامة وعلى الامانة وعدم التفريط في الامور لاجل كراسي ووظائف موقتة ٠ فيجب ان يقف كل عند حده ولا اطلب من الحكومة ان تتجاوز حدودها ٠ كلا ! بل اطلب اليها ان لاتدع الغير يتجاوز الحدود وهي تسكت مقابل كرسي ٠ هذا كل مااطلبه ٠

شمس الدين بك — اجاد الزميلان نظمي بك ونجيب بك في الموضوع والنقد ولم يتركا لي شيئاً سوى انني اود ان اجيب الزميل نظمي بك على سؤاله الذي القاه وهو كيفية تلافي هذا الخلل المعيب بالسيادة القومية ٠

نحن ذكرنا غير مرة ان وضع الحكومة شاذ هو وضع لايتلائم مع السيادة القومية وقررنا لزوم رفع مضبطة للاعتاب السنية ولم نرفعها حتى الآن ٠

فاذا كانت الحكومة اعني بذلك رجال الحكومة الموجودين بيننا يشاركوننا بهذا الطلب اعني تغيير وضع الحكومة وبهذا الاشتراك تحصل نتيجة مفيدة لنا ولهم ويخدمون بهذه الطريقة بلادهم لان البلاد مشتركة بيننا وبينهم وعلى فرض ان الحكومة اقيلت بالنظر لاشتراكها معنا بعواطفها القومية والوطنية فالحكومة التي ستعقبها تشترك معنا بهذه الحسيات ، واتفاق الحكومة واعضاء المجلس يؤدي الى نتيجة حسنة ومحققة في سبيل الوصول الى غايتنا المنشودة ٠

ومن الضروري ان يعرف الزميل ابراهيم بك هاشم انه سيأتي يوم وزارته تدار من قبل القائم بادارة الرسائل ٠ والمدير الحقيقي لها الآن هو يعرفه اكثر مني فاذا اشترك معنا بحسياتنا القومية سوف لايكون من الخاسرين انشاء الله ٠

نجيب بك ابو شعر – لا اطيل الموضوع لان ما فكرت به سبقني اليه الزملاء المحترمون ولذلك سوف لا ادخل في التفصيلات بل ابحث في الوسيلة الناجعة للتخلص من هذا الوضع الشاذ الذي طالما تذمرنا منه ·

لقد تبين لي بأن الموجب لسؤال العضو نظمي بك هو كتاب ورد لرئاسة الحكومة من مستشار المالية يقول حضرته بأنه يتضمن تقريعاً معيباً فمع انني لم اطلع على هذا الكتاب ولا ادري اين نشر فاوجه سؤالا للعضو المحترم اين اطلع من هذا الكتاب ؟

محمد بك الانسي – في الجريدة الرسمية ·

نجيب بك ابو شعر – (مداوماً) اذن فالكتاب قد نشر في الجريدة الرسمية وناشر الكتاب هو المستشار المالي فالبحث يجب ان ينحصر فيما اذا كان للمستشار المالي الصلاحيـة بارسال مثل هذا الكتاب ام لا ؟

فانا اقول بان المستشارين الموجودين لدينا كثيراً ما يخرجون عن حـدود وظائفهم ولكني اعذرهم كل المعذرة · اعذرهم لا انتصاراً اليهم بل اعذرهم عذلاً للحكومة ووضعهـا الشاذ الحاضر واني اذكر الآن حادثة قرأتها عن المرحوم – زغلول باشا – اذ كان وزيراً للمعارف فاتاه المستشار ودفع اليه بتعليمات لا تنطبق على ما للبلاد المصرية من كرامة قومية فاجابه (المرحوم زغلول باشا) ان هذا الامر خارج عن صلاحيتك فاذهب الى غرفتك وانتظر اي استشارة اطلبهامنك لا اوامر تصدرها الي ·

سعيد بك المفتي -- هنا عندنا كل الناس زغاليل

نجيب بك – (مداوماً) ولكن النقطة الهامة وعقدة العقد وهي هل يوجد عندنا زغلول واحد كزغلول مصر يوقف المستشارين عند حدهم فيحفظ ما للبلاد من كرامة وحرية ·

وارجع الى ما قاله حضرة الزميل شمس الدين بك من ان لا سبيل لتغيير هذه الحالة الا بتبديل الوضع الحكومي الحاضر فلتجعل الحكومة مسؤلة ولتشكل من الرجال الاكفاء وعندئذ لتطلب اليهم الامة عملا مفيداً وجرأة كافية في وظائفهم ولذلك فاني ارى البحث في هذا الموضوع مقرون بالاقتراح الذي قدمه ثلثا اعضاء المجلس المحترمين طلباً لتعديل الدستور · فلنصر على هـذا الاقتراح ولنضعه بشكل يتلائم مع السيادة القومية وحقنا في الاستقلال والحرية وعندئذ كل هـذه التذمرات تزول انشاء الله ·

محمد بك الانسي – اولا اشكر الحكومة على ما ابدته من الجسارة والجرأة في تصريحها على سؤال الزميل نظمي بك وتسجيلها في هذا المجلس بأن المراقبة المالية ليست بأدارة مباشرة لم ثانياً ، الحقيقة التي لا مفر منها كما قال الزميل شمس الدين بك هي في وضع الحكومة الشاذ فأقترح تأجيل البت في امر النظام المالي الى ان يرى المجلس العالي رأيه في تعديل القانون الاساسي ·

توفيق بك – يفهم من كل ما تفضل به الاعضاء المحترمون ان هـذا السؤال والجواب يرغب في ان يتخذ وسيلة جديدة للبحث عن الوضع الحكومي الحاضر وهـذا ما لا اود التعرض له لان من حق المجلس العالي ان يبحث في كل ما يشاء وان يتوسل الى غايته بكل الطرق الممكنة لكن ما اود البحث فيه هو اشياء تفضل بها كل من الزملاء الذين بحثوا في الموضوع ووجدت ان السكوت عليها بدون اعطاء ايضاحات وافية مطمئنة يكون تقصيراً من الحكومة التي اخذت على عاتقي ان اجيب عنها · اولا تفضل حضرة الاستاذ نظمي بك عبد الهادي وقال ان الصرفيات يجب ان تجري بشكل مطابق لاحكام القانون الاساسي وان النظام المالي الذي ينص على اجراء بعض الصرفيات بأوامر مالية يخالف في ذلك حكم القانون الاساسي فهذا انتقاد محق لكنني اود ان اطمن حضرة الزميل المحترم بأن الحكومة لم تدع اي مجال لاتباع النظام المالي بشكل يعرقل احكام القانون الاساسي واذكر على سبيل المثال حادثتين معينتين جرتا في الاشهر الماضية وفي هذا الشهر ·

لقد طلب بعض رؤساء الدوائر اصدار اوامر مالية خاصة لاجل القيام بصرفيات لم ترد في ميزانية السنة السابقة المعمول بها في الوقت الحاضر ولا هي واردة في قانون خاص ، وعندما ارادت الحكومة ان تقر هذه الصرفيات لم تجنح الى الاستفادة من حكم النظام المالي ، بل اصدرت قانوناً خاصاً موقتاً عرضته على مجلسكم العالي كما تذكرون ·

والحادثة الثانية هي ان بعض الرؤساء رأوا في هذا الشهر ان يصرفوا نفقات كثيرة جداً لامور غير واردة في الميزانية وكان فخامة الرئيس في القدس على ما اظن وكان يترتب علي ان اوقع على الاوامر المالية الخاصة المتضمنة اجازة تلك الصرفيات فوقعت ولكني بعد التوقيع وقبل ان ترفع هذه الاوامر عن المنضدة انتبهت الى كثرة ما ورد فيها وانه لا يعقل ان تكون هذه المبالغ موجودة في الميزانية وان لا انتبه اليها · فمزقت الاوامر وذهبت لدولة المعتمد البريطاني الذي له حق ابداء الرأي في الامور المتعلقة بالميزانية وبحثت له عن القانون الاساسي وان بعض احكام النظام المالي او التعليمات المالية اصبحت ملغاة لاحكامها تجاه القيود التي وضعها الدستور ونبهته الى ضرورة اصدار قوانين خاصة تحال على المجلس العالي طالما هو منعقد وذكرت له ان الحكومة لا يسعها ان تصرف بارة

الفرد بدون قانون مصدق من المجلس العالي او قانون موقت اذا لم يكن المجلس منعقداً ودولة المعتمد البريطاني الذي بالطبع يقنع بالحق ويميل اليه قبل هذا التكليف والمعاملة جارية، وستعرض مع بعض مشاريع قانونية مستعجلة·

فهل بعد هذا يقال بأن الصرفيات لاتجري ضمن احكام القانون الاساسي ومالنا والنظام المالي طالما لاتنطبق احكامه الا اذا اتفقت مع احكام الدستور ·

ثم تطرق حضرة الزميل نظمي بك الى ضرورة تعديل النظام المالي بشكل يتفق مع احكام القانون الاساسي وقد علمت بهذه المناسبة ان المستشار المالي قائم بوضع صيغة لنظام مالي جديد واني اصرح للمجلس العالي بأسم زملائي اعضاء المجلس التنفيذي بأن هذا النظام اذا اتى الينا سننظر فيه فأن كانت احكامه عبارة عن تعليمات بسيطة رفعنا منه كل ما يمكن ان يمس احكام اي قانون او نظام متبع وقلنا للمالية خذي هذه التعليمات واعملي بموجبها واذا وجدنا انه يتضمن احكاماً نظامية اتخذنا الطرق المتبعة لاقرارها ورفعها لصاحب السمو الملكي المعظم وان وجدنا انها تتضمن ولو حكماً واحداً يجب ان يقر بقانون لما قبلنا شيئاً منها قبل ان تعرض على مجلسكم العالي و يقره هذا ما اود ان اجيب به الزميل صاحب السؤال ·

اما الاستاذ الزميل نجيب بك الشريدي فقد اراد ان يلومنا على شيء جرى في سنة ٩٢٤ وقد استغرب كيف يسمى هذا الشيء المسؤول عنه نظاماً وهي تعليمات فأود ان اوجه نظر حضرته الى ان المقامات التي بلغت هذا الشيء فلتسميه ماشائت اما انا فلا اعتبره الا تعليمات ولا اتعرف عليه بغير هذا الشكل·

شمس الدين بك — ان الانسي بك يشكر الحكومة لان جوابها كان صريحاً ولكن لماذا لم يؤاخذها على قولها عن النظام تعليمات مع انه ليس بتعليمات ؟

محمد بك الانسي — ان الزميل توفيق بك يقول انه يعتبر هذا النظام كتعليمات ·

توفيق بك — نعم بالنسبة لمحتوياته ·

محمد بك الانسي — وانني شكرت الحكومة على جرأتها في تصريحها المعلوم بان المراقبة المالية ليست بادارة مباشرة ·

وليس من الصواب ان اشكرها لاعتبارها النظامات المالية تعليمات · لانه لايخفى على حضراتكم ان الانظمة انما هي حق من حقوق رئيس الدولة يضعها تبياناً لمقصد واضع القانون لئلا يكون في القانون مجال للريب والشك ·

لهذا كان رئيس الدائرة المسئول ينظم النظام اللازم بالاشتراك مع رئيس الوزراء ثم يعرضانه
على رئيس الدولة ليأمر بتنفيذه··

اما التعليمات فأنه يضعها رئيس الدائرة المسئول متضمنة رأيه والمقصد الذي يتوخاه لبلوغ
الغاية المنشودة · فأذا اعتبرنا النظامات المالية الحاضرة عبارة عن تعليمات اصدرها وزير المالية كما
يقول توفيق بك فهل من المنطق والوجهات الحقوقية ان يكون اعطاء حق وضع مشروع الموازنة
العامة لرئيس الوزراء ووزير المالية بمجرد تعليمات يصدرها وزير المالية ؟ !.! كلا

وكذلك تعلمون ان النظامات المالية نصت على ان الآمر بالصرف هو وزير المالية وانه مسئول
عن جميع التصرفات في نظارة المالية · فهل من الصواب اومن الوجهات الحقوقية ان تكون مسئولية
وزير المالية الفردية معينة بتعليمات يصدرها وزير المالية نفسه ؟!.! كلا

لهذا كان امر النظامات المالية عندنا مخالفاً لما هو متبع عند جميع الحكومات الدستورية وغير
الدستورية مما حدا بي الى عدم الشكر ·

توفيق بك — لم يكن القانون الاساسي موجوداً حينذاك ·

نجيب بك الشريدي — حتى هذه الساعة التي قام بها عطوفة توفيق بك ابو الهدى مصرحاً في هذا
المجلس بأن الحكومة الحاضرة ستقف موقف الابطال والتضحية

توفيق بك — ان القضية لاتحتاج الى البطولة··

نجيب بك الشريدي — في سبيل الكرامة فأني اشكر لتوفيق بك هذه التصريحات ولكن
تصريحات توفيق بك بأسم المجلس التنفيذي ولم يفه اعضاء المجلس المشار اليه ببنت شفه على هذه
التصريحات مما دل على ان السكوت هو اقرار وانهم سيقفون موقف الشجاع بعد الان في النضال
عن حقوق وكرامة الامة ومع ذلك ارجو من حضرات الزملاء وفي مقدمتهم علاء الدين بك ان
يتفضلوا بالموافقة على تصريحات توفيق بك التي ذكرها او بالتنصل منها ·

علاء الدين بك — كلنا موافقون لانه تكلم بأسم الحكومة ·

نظمي بك — نحن لانطلب من الحكومة ان تقف موقف الشجاع الباسل ولكن نطلب اليها ان
تقف موقف صاحب الحق في طلب حقه والحق الذي اشير اليه هو معقول واعترف لنا به في تلك
المعاهدة المعلومة وان استوضحنا او سألنا من الحكومة عن امر نعرفه حق المعرفة انما نريد ان
نذكرها في الحقوق والواجبات المترتبة عليها وبأن لاتدع لاي غاصب ان يعبث في الحقوق المعترف
بها لهذه الامة وطالما صرح عطوفة السكرتير العام بأن الحكومة سوف لاتتساهل بعد الان في اي